

Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية

على الصعيد العالمي

الدورة الحادية عشرة

نيويورك، 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجّه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير المتعلق بتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، الذي سيتاح باللغة التي قُدّم بها فقط، على الصفحة الخاصة بذلك في الموقع الشبكي للجنة الخبراء (<http://ggim.un.org/meetings/>) (GGIM-committee/11th-Session/). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير وإبداء آرائها بشأن تنفيذ اللجنة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2016 المعنون "تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية"، وفي هذا السياق، إلى دراسة تعزيز ترتيبات اللجنة في هذا المجال، وكذلك الطريقة التي تسهم بها الدوائر المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز ترتيباتها في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها العاشرة المعقودة افتراضياً في 26 و 27 آب/أغسطس و 4 أيلول/سبتمبر 2020، القرار 101/10 الذي رحبت فيه بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة ومكتب اللجنة الموسع في مواصلة اتخاذ خطوات عملية واستراتيجية من أجل تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وأوجه الترابط ذات الصلة لفائدة الدول الأعضاء تمشياً مع توسيع نطاق ولاية اللجنة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2016. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالجهود المبذولة لتحسين وتعزيز



أنشطة بناء القدرات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان النامية، والحاجة إلى ضمان إتاحة موارد خارجة عن الميزانية من خلال عدة خيارات وآليات للتمويل، وإلى زيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد لتجنب اتساع الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. وأقرت اللجنة بأن الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية كان نتوفا لبرنامج العمل الواسع النطاق الذي نفذ على مدى السنوات العشر الماضية، ليس فقط بوصفه دليلا على إنجازات اللجنة حتى الآن، بل لكونه وسيلة تمكن الدول الأعضاء من إدماج وتعزيز ترتيباتها الوطنية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وفقا لظروفها الوطنية. وأقرت اللجنة أيضا بأن الإطار، إذا ما اقترن بحافظة قوية من النواتج المستمدة من البرنامج الأوسع للجنة، يوفر أساسا قويا لتقديم التقارير إلى المجلس في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة علما، باعتمادها المقرر 103/10، بالأهمية العالمية للإطار الذي يمثل مظلة رئيسية للأنشطة العديدة التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة.

وفي التقرير الذي أُعدَّ بمساعدة مكتب لجنة الخبراء الموسع، تُقدّم الأمانة العامة معلومات عن الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز تنسيق واتساق إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في مجالات بناء القدرات، ووضع المعايير، وجمع البيانات، ونشر البيانات، وتبادل البيانات، من بين أمور أخرى، وضمان استخدام إطار المعلومات الجغرافية المكانية المتكامل كدليل شامل لبرنامج العمل الواسع النطاق للجنة وأنشطتها، بما في ذلك أنشطة لجانها الإقليمية وأفرقتها الفنية، من أجل ضمان أن تسهم الإجراءات الاستراتيجية والعملية للجنة على نحو متسق في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز ترتيباتها في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

والقصد من التقرير تسليط الضوء على مبادرات محددة تهدف إلى تحسين وتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية للدول الأعضاء. ولقد أحرز تقدم كبير من جانب الأمم المتحدة وحكومة الصين في إنشاء مركز الأمم المتحدة العالمي للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية في ديكينغ، الصين، بما في ذلك برنامج عمل لبناء وتطوير وتوسيع القدرات والكفاءات والقدرات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. ويقدم التقرير أيضا تفاصيل عن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وحكومة ألمانيا لإنشاء مركز عالمي للتفوق في مجال الجيوديسيا في حرم الأمم المتحدة في بون، ألمانيا، من أجل تعزيز التعاون والتنسيق الجيوديسي على الصعيد العالمي بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الجيوديسية صاحبة المصلحة، وتعزيز البنية التحتية الجيوديسية، ودعم الدول الأعضاء في تحسين مساهماتها الوطنية في استدامة وجودة الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي، والنهوض بتنفيذ قرار الجمعية العامة 266/69 بشأن إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة.

والقصد من التقرير أيضا تسليط الضوء على المساهمات المقدمة من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تدعم أنشطة لجنة الخبراء. وتشمل هذه الأنشطة في إطار المرحلة الثانية من الصندوق الاستئماني الصيني لتحسين وتعزيز الترتيبات والقدرات الوطنية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ولا سيما في البلدان النامية، والأنشطة في إطار الشريحة الحادية عشرة من مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يركز على تحسين وتعزيز القدرات المتكاملة وطنيا لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والأنشطة في الدول الأعضاء الست المشاركة في المشروع. وقد استلزم ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التحول إلى التركيز على الطرائق الافتراضية والدعم الفني، وتوفير الخبرة الفنية المتخصصة افتراضيا بهدف مواصلة الجهود والتقدم نحو تعزيز أنشطة الإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية المتكاملة على الصعيد

الوطني للدول الأعضاء المشاركة. وفي هذا الصدد، عززت الجائحة الحاجة إلى معلومات جغرافية مكانية مرنة ومتكيفة ومسؤولة ومتكاملة وطنيا. ويجب أن تكون البيانات الجغرافية المكانية المتكاملة الموثوقة وعالية الجودة متاحة وفي المتناول لكي تستجيب الدول الأعضاء في الوقت المناسب وبصورة ملائمة لأي أزمة ناشئة، سواء كانت متصلة بالصحة العامة أو بالبيئة.

وقدّمت أيضا مساهمات مخصصة محددة في الموارد إلى شعبة الإحصاءات بوصفها أمانة لجنة الخبراء. ولقد أعارت كل من الوكالة الهولندية للسجل العقاري وسجل الأراضي ورسم الخرائط (Kadaster) والهيئة السويدية لرسم الخرائط والمساحة وتسجيل الأراضي (Lantmäteriet) موظفا عمليا لدعم البنود المنتق عليها من برنامج عمل اللجنة. وتمثل الإعارات الافتراضية تعاوننا كبيرا وموضوعيا بين الوكالة الهولندية والهيئة السويدية والأمانة العامة، ومساهمات ملموسة من حكومتي هولندا والسويد في برنامج عمل اللجنة. كما يفيد التقرير في إبلاغ اللجنة بالأنشطة التعاونية (بما في ذلك الموارد) التي يضطلع بها مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية لتحسين وتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني في الدول الأعضاء المشاركة، ولا سيما البلدان النامية.

وفي التقرير، أبلغت لجنة الخبراء بعملية ونتائج تقديم العروض لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني للمعلومات الجغرافية المكانية، المقرر عقده في عام 2022. وقدمت حكومتا الصين والهند عرضين مقبولين على السواء أخذ كلاهما في الحسبان ما يرتبط بامتياز استضافة المؤتمر الثاني من أهمية ودلالة ومسؤولية. وسعيا للتوصل إلى قرار موضوعي، طُبّق المكتب الموسع إطارا شاملا للتقييم، ومنح الهند في نهاية المطاف استضافة المؤتمر الثاني.

وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى اتخاذ القرار 27/2016، إلى لجنة الخبراء أن تقدم تقريرا إلى المجلس في غضون خمس سنوات عن تنفيذ القرار، وكذلك عن الجهود المبذولة للعمل مع اللجنة الإحصائية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ودمج نظم المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية، وفي هذا السياق، دراسة تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة. وتبين اللجنة في التقرير أنها أثبتت أنها آلية حكومية دولية فعالة ومنتجة ووثيقة الصلة تعزز بنجاح التعاون الدولي بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. وقد نفذت اللجنة القرار، كما عملت بفعالية وفقا لولاية المجلس ومع الموارد المتاحة.

ويناقد المكتب الموسع والأمانة العامة في التقرير العناصر الرئيسية لمشروع التقرير المقترح للجنة الخبراء الذي سيُقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المطلوب في قرار المجلس 27/2016. وسيستخدم مشروع التقرير لاستعراض تنفيذ اللجنة للقرار والإنجازات الرئيسية، ومناقشة القيمة المقترحة والفوائد التي تعود على الدول الأعضاء، بما في ذلك على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، ودراسة عدد من الخيارات الممكن تطبيقها عمليا لتعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة.